ومعنى قوله: واللفظ يجري على قولك هذا معطى زيد درهماً[1] والمعنى إنما هو في الليلة، أنه مجاز وانه مشبه بما تعدى إلى مفعولين.

ثم قال: غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام.

أي أوقعوه على الظرف على هذا المعنى لمجرد الاتساع.

قال سيبويه: فإن نونت فقلت: يا سارقا الليلة كان حد الكلام أن تكون الليلة ظرفاً: لأن سارقاً منصوب[2] فلم يضف إلى الليلة فيلزم الاتساع فإنما يلزم الاتساع للظرف إذا أضيف إليه من الطريق الذي بينا، وأما إذا نون ونصب به فإنه لا يلزمه ذلك بل ينبغي الا يدعي الاتساع إلا بدليل ولك أن تجعل الليلة مع التنوين منتصبة على السعة لأن الاتساع قد ثبت في الظروف.

وقوله: لا يجوز يا سارق الليلة أهل الدار إلا في الشعر.

لأن فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه وذلك قبيح.

ثم قال: وإن كان منوناً فهو بمنزلة الفعل الناصب: أي لا يكون الاسم إلا منصوباً لأنه موضع فصل فتكون الأسماء منصوبة كما يكون في الفعل وأنشد سيبويه أبياتاً في الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

ثم قال: وهذا لا يكون فيه إلا هذا.

---

(1) وقال قوم يعمل ـ اسم الفاعل ـ النصب إن تعدى لاثنين أو ثلاثة نحو هذا معطي زيداً درهماً أمس لأنه قوي شبهه بالفعل هنا من حيث طلبه ما بعده وغير صالح للإضافة إليه لاستغنائه بالإضافة إلى الأول. والأكثرون قالوا: هو منصوب بفعل مضمر، قال ابن مالك: يرده أن الأصل عدمه.

الهمع 2/96

قال السيرافي: الأجود ههنا أن يقال إنما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الإضافة إليه لأنه أضيف إلى المفعول الأول فاكتفى في الأعمال، ولذا لم يوجد عاملاً في المفعول بل منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كأنه لما قال معطى زيد قيل وما أعطى قال درهماً أي أعطاه درهماً.

شرح الكافية 2/330

(2) عبارة الصفار لأن سارقاً منصوباً. ورقة 161.